دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة حالة الجزائر (2002 -2017)-

The role of financial support structures in improving SME financing methods

- Case study of Algeria (2002-2017)-

د. بوفاتح بلقاسم[1]؛ ط.د. عامري محمد الطاهر[2]

الاستلام:2018/10/21 القبول: 2019/01/4

الملخص:تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تساهم بنسبة كبيرة في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني وفي الناتج الوطني الخام ،التوظيف إضافة إلى إمكانيتها في الحد من أنواع البطالة ويرجع ذلك لمرونتها وخصائصها وعليه فهي قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية ،ولهذا أصبحت كيفية تنميتها هو الشغل الشاغل لكثير من الدول والمنظمات الدولية، والجزائر وكغيرها من دول العالم أعطت مجالا أوسع ودعما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .إلا أن هذا القطاع مزال يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته ومن أبرز هذه المشاكل مشكل التمويل.

وعليه فإن ورقتنا البحثية تهدف إلى معرفة دور وكالات التمويل التي انتهجتها الدولة الجزائرية(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI) في تحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة 2002 -أفريل 2017.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،التمويل ، وكالات الدعم المالي.

رموز jel: G28, M54.

Résumé : Les petites et moyennes entreprises sont l'un des mécanismes les plus importants qui contribuent en grande partie au développement de l'économie nationale, dans le produit national brut, et l'emploi, en plus de son potentiel dans la réduction du taux de chômage et ce grâce à leurs flexibilités et caractéristiques, comme elles peuvent être moteurs d'investissement et pionniers en matière de développement. C'est pour cela que la façon et la méthode de leurs développement sont devenues une préoccupation majeure pour plusieurs pays et organisations mondiales. L'Algérie, à l'instar de beaucoup de pays a donné plus d'importance et de soutien au développement et promotion des petites et moyennes entreprises malgré que ce secteur souffre toujours de plusieurs difficultés et problèmes qui entravent leurs pérennité et efficacité dont le problème majeur restera le financement.

Dans cette optique notre recherche vise à savoir le rôle des agences de financement en Algérie notamment l'A.N.D.I. (Agence nationale de développement et d'investissement) dans l'amélioration du financement des petites et moyennes entreprises de la période allant de 2002 – à avril 2017.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, le financement, Agence de soutien financier.

JEL classification : G28, M54.

[1] - جامعة الأغواط، bouf.taha@yahoo.com

[2] - المدرسة العليا للتجارة، etd_mtamri@esc-alger.dz

1. مقدمة:

يعتبر ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي والتي تجني ثماره شعوب تلك الدول حاليا لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفعّالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، أداة تعمل على إحداث العديد من فرص العمل ،وتعمل كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة ،وفي ظل هذه التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر كغيرها من الدول إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق بالاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا تم منح هذه الأخيرة في الجزائر اهتمام كبير باعتبار المكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة ،ولذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية رفع تحدي مزدوج: يتمثل في التحضير لمرحلة ما بعد النفط من جهة و كيفية الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث من جهة أخرى ،و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية ،كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في معالجة أكبر مشاكل هذه المؤسسات وهي إشكالية التمويل والاختلالات المالية المؤقتة أو الدائمة من خلال الدعم المالي المباشر أو من خلال المؤسسات المالية التي تستجيب إلى متطلباتها وتراعي خصوصياتها تجاه مصادر التمويل إلا أن مشاكل التمويل لازالت مطروحة لهذا النوع من المؤسسات وفي مختلف مراحل تطوره، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

1.1 الإشكالية: كيف تساهم هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

2.1 أقسام الدراسة:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

2. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي يستند إليها هذا التعريف فمنها ما يعتمد على حجم العمالة ,حجم المبيعات ,حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية ...ولهذا يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:

1.1.2 معيار الكمية: إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نجد:

أ. حجم العمالة: يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الأساسية والأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات[1] وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى[2]:

-مؤسسات مصغرة: التي عدد عمالها ما بين 01 و 09 عمال؛

-مؤسسات صغيرة: التي عدد عمالها ما بين 10 و 199 عامل؛

-مؤسسات متوسطة: التي عدد عمالها ما بين 200 و 499 عامل.

ب. معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول خاصة الدول النامية لكن هذا المعيار يعاني من بعض جوانب القصور كاختلاف العملات وأسعار الصرف ورأس المال المستخدم أو المستثمر ،كما أن قيمة رأس المال تختلف من دولة لأخرى وفي الدولة نفسها من قطاع لآخر وحتى من فترة لأخرى ،حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تتمتع برأسمال فردي أو رأس مال جماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة للقيام بنشاطها ،ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تواكب التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار ،لذا ينصح أغلب المفكرين عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده[3].

ج. معيار معامل رأس المال: يعتبر كل من معيار رأس المال والعمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فإن الاعتماد على أي من المعيارين بشكل منفرد يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة ،وفي بعض الأحيان قد نجد عدد العمال في مؤسسة م قليل وهذا لا يعني بالضرورة أن حجمها صغير

إذ من المحتمل أن يكون رأس مالها كبير وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال ضمن المؤسسات الكبيرة في حين أنها تصنف صغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار العمالة ،وقد يحدث العكس ،ولهذا أوجد معيار معامل رأس المال الذي يمزج بين المعيارين السابقين (حجم العمالة ،رأس المال) ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل ،ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال[4].

د. معيار حجم المبيعات أو رقم الأعمال أو حجم الإنتاج: تستخدم بعض الدول هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة ،حيث كلما كبرت نسبة حجم مبيعات المؤسسة كبر حجمها ،كما يستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد ،وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة ،ويتطلب في هذا المعيار تعديلا مستمرا يتماشى مع التغيرات في الأسعار ومعدلات التضخم[5].

2.1.2 المعايير النوعية: تتمثل المعايير النوعية فيما يلي:

أ. المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص وانطلاقا من هذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية ومختلف شركات التوصية ،كما أنها تلك التي تضمن المهن الحرفية والإنتاجية[6].

ب. المعيار التنظيمي: يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار التنظيمي إذا توفرت على بعض من الخصائص التالية[7]:

-الجمع بين الملكية والإدارة؛

-قلة مالكي رأس المال؛

-المحلية إلى حد كبير ؛

-صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛

-ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛

-الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل المحلية.

ج. معيار الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تكون في معظمها مملوكة من طرف القطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أشخاص كما قد تكون ملكيتها تابعة لمؤسسات أو هيئات عمومية ،وفي بعض الأحيان قد تكون مختلطة[8].

د. معيار الاستقلالية: تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقلة إذا كانت إدارتها مستقلة ماليا بنسبة 50% فالقرارات داخل المؤسسة تتخذ من طرف مالكها دون تدخل أطراف خارجية كما يتحمل مسؤولياته تجاه الغير[9].

هـ. معيار المسؤولية: تكون المسؤولية المباشرة والنهائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمالك ،فهو يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخلها ،كما أنه يشرف على عدة وظائف كالتمويل والتسويق...[10]

و معيار الحصة السوقية: يمكن الحكم على المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق كون هذا الأخير الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها وبهذا يعد مؤشرا لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها حيث كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وتفرض هيمنتها عليه عدة هذه المؤسسة كبيرة والعكس صحيح.

ولهذا ونظرا لاختلاف المقاييس والخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول على اختلافها المتقدمة صناعيا والنامية تأخذ كل منها مجموعة من المعايير في تحديد مفهوم لهذه المؤسسات

وفي الجزائر، أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

حيث يعرف القانون18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية.[11]

والجدول التالي يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم: (01) حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المؤسسة /المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	50- 250	200 مليون- 2 مليار	100 مليون- 500 مليون
صغيرة	10- 49	10 مليون- 200 مليون	10مليون- 100 مليون
صغيرة جدا	1- 9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر:

Gestion&Entreprise, ***Revue de l'Institut National de la productivité et du développement industriel***, Boumerdes N 24-25 , Janvier 2004, p :13.

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.2 سهولة تكوين هذه المؤسسات: لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة, وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المؤسسات, ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن, كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة[12].

2.2.2 استقلالية الإدارة: ويعود ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المؤسسات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها, هذا يعني استقلالية الإدارة لهذه المشروعات, لان معظم هذه المشروعات يكون مديرها صاحب المشروع, أي القرار هو بيد صاحب المشروع وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء العديد من الأيدي العاملة والزبائن[13].

3.2.2 عدالة التنمية الاقتصادية: ونقصد بذلك قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والولايات والأقاليم, وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والولايات وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق, ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة[14].

4.2.2 خلق فرص عمل جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة[15].

5.2.2 خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة و إعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة، وانتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، وهي بذلك تخدم المشاريع الكبيرة[16].

6.2.2 ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

7.2.2 **الفعالية في التسيير**: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي. فهياكلها التنظيمية بسيطة و اتصالاتها مباشرة و تستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية و الفعالة. كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها, كما تمكن هذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة[17].

8.2.2 الكفاءة الاقتصادية: في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات.وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى،وبالتالي تلاشت الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة. ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين و الهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

3.2 أنواع المؤسسات الصغيرة المتوسطة

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عاملين أساسين: حسب طبيعة المنتوج، حسب توجه هذه المؤسسات[18].

1.3.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب طبيعة المنتجات: تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام:

- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

- المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.

- المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

2.3.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجة للسلع الاستهلاكية:

يتمثل في نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: - الصناعة الغذائية؛ - الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية؛ - صناعة النسيج و الجلد؛ - صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات ص م، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثل وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

3.3.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظيم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: - الصناعات الميكانيكية والكهربائية؛ - الصناعات الكيمائية والبلاستيكية؛- صناعية مواد البناء؛ - المحاجر والمناجم .

4.3.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

يتطلب صناعة السلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات ص م ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها)فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي[19].

5.3.2 التصنيف حسب توجه المؤسسة: يمكن تجزئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي:

- المهن الحرفية والتقليدية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى.

6.3.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، وكذا الفلاحية وتنتج منتجات تقليدية (منتجات استهلاكية ذات ميزة أو خاصة تقليدية) كإنتاج الزيت الطبيعي، الورق، المنتجات الجلدية، وغير ذلك من المنتجات ذات الطابع التقليدي، كما تستهدف المؤسسات التقليدية بما تنتج من منتجات مصانع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط بها في شكل تعاقد تجاري وتتميز كذلك باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات قليلة في تنفيذ عملها.

7.3.2 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى:

المؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرعية: يعتبر كتقسيم للعمل بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات ص.م حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي.

ب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة: تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية وهو شكل من الترابط الهيكلي والخلقي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية:

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة؛
- إشكال التعاون المنصوص عليه في العقد.

4.2 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر [6]

1.4.2 المرحلة الأولى (1963-1982): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.[7]

2.4.2 المرحلة الثانية(1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

3.4.2 المرحلة الثالثة(انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛

- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

1.3 تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهادفة إلى:[20]

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

2.3 مهام الوكالة : تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات،

- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج وترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،

- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،

- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم والإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،

3.3 تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وتتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة في:[21]

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.

- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

4.3 حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2002 -2017، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم: (02) المشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة (2002-أفريل 2017)

نوع المشروع	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
المحلي	62.982	%99	10.584.134	%83	1.018.887	%90
الأجنبي	822	%1	2.216.699	%17	119.525	%10
المجموع	63.804	%100	12.800.834	%100	1.138.412	%100

المصدر: من اعدد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**

يبين لنا الجدول رقم (02) عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة والتي تم تمويلها من طرف هذه الأخيرة للفترة الممتدة من سنة 2002 وحتى أفريل 2017 ،ويظهر الجدول أن أغلب المشاريع الممولة كانت تلك التي لها صبغة محلية بعدد إجمالي بلغ 62.982 مشروع بنسبة إجمالية تقدر بـ99% في حين لم تمثل المشاريع الأجنبية سوى 1% وهذا ما يدل على السياسة المتبعة من طرف الوكالة بهدف تشجيع الصناعات المحلية وهذا بالفعل ما تجسد في عدد مناصب الشغل المحققة من خلال هذه المشاريع والذي بلغ 1.018.887 منصب شغل ما يمثل 90% من العدد الإجمالي لمناصب الشغل المحققة.

الجدول رقم: (03)المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار للفترة (2002-أفريل 2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بمليون دج	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
إنشاء	36.739	%57,58	6.833.051	%53,38	629.222	%55,27
توسيع	25.875	%40,55	5.109.101	%39,91	483.698	%42,49
إعادة تأهيل	1.020	%1,60	299.003	%2,34	12.343	%1,08
إعادة تأهيل-توسيع	167	%0,26	559.200	%4,37	13.057	%1,15
إعادة هيكلة	03	%0,00	479	%0,00	92	%0,01
المجموع	63.804	%100	12.800.834	%100	1.138.412	%100

المصدر: من اعدد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**

يبين لنا الجدول أعلاه أن عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة للفترة الممتدة (2002-2017) هي في الغالب تتراوح بين مشاريع إنشاء مؤسسات أو استثمارات جديدة النشأ أو توسيع أخرى قائمة بمجموع 36.739 و 25.875 مشروع على التوالي و تمثل هذه المشاريع ما نسبته 97,71% من المجموع

الكلي ،في حين أن اعادة التأهيل والتوسع وإعادة الهيكلة للمؤسسات كانت نسبتها ضعيفة جدا لا تكاد تذكر بنسبة تقدر بـ 2,23% موزعة على 16 سنة ،وعليه يمكن القول أن أغلب تمويل الوكالة يذهب لإنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع هذه المؤسسات.

والشكل التالي يبين تطور المشاريع الممولة حسب نوع الاستثمار

الشكل رقم: (01) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب نوع الاستثمار(2002-2017)

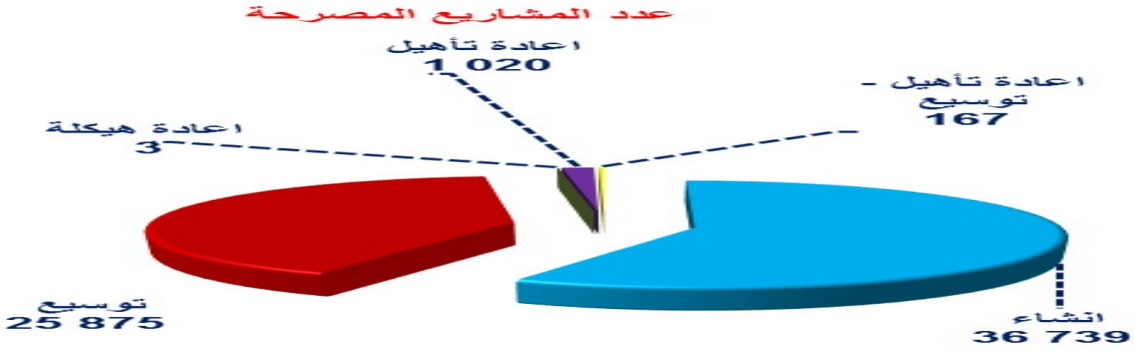

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**

من الشكل (01) بأن أغلب تمويلات الوكالة للمشاريع كانت الحصة الغالبة فيها باتجاه المشاريع الجديدة وهذا أمر جيد ويغطي أكثر من 65% من مجموع التمويلات للمشاريع حسب نوع الاستثمار وجاء في المرتبة الثانية التمويلات الموجهة نحو التوسع في مؤسسات قائمة أصلا بنسبة تفوق 30% بينما كانت الاستثمارات المتبقية (إعادة تأهيل - توسع ،إعادة تأهيل ،إعادة هيكلة) بنسب ضئيلة جدا لا تمثل سوى مناسبته 01% مجتمعة.

الشكل رقم: (02) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب قيمة التمويل (2002-2017)

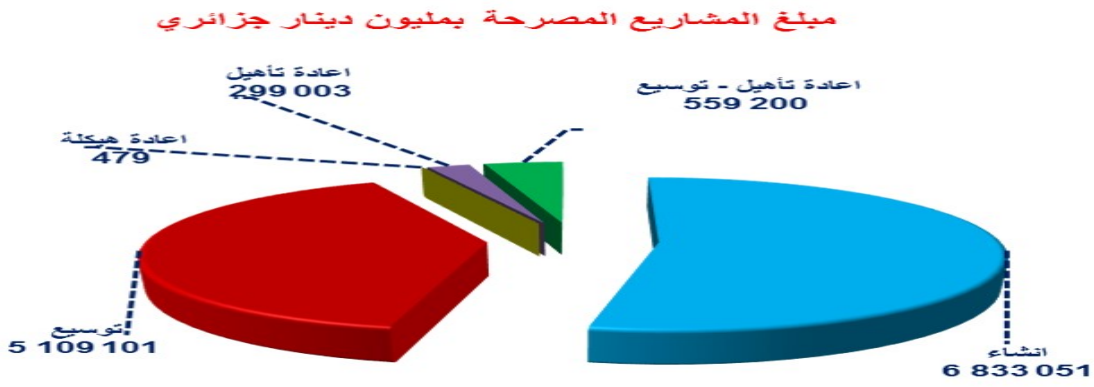

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

يتبين لنا من الشكل رقم (02) بأن أغلب تمويلات الوكالة للمشاريع كانت الحصة الغالبة فيها باتجاه المشاريع الإنشاء بـ6.833.051 مليون دينار جزائري ،وهذا أمر طبيعي باعتبار أن أغلب عدد المشاريع الغالبة كانت لمشاريع الإنشاء ،في المرتبة الثانية التمويلات الموجهة نحو التوسع بمقدار 5.109.101 مليون دينار جزائري لكن لم يكن الفارق كبير في قيمة التمويل مقارنة بعدد المشاريع لكل من التوسع والإنشاء ،في حين نجد أن قيمة تمويل إعادة تأهيل- توسع كانت بمقدار 559.200 مليون دينار جزائري وهي أكبر من التمويل المقدم لإعادة تأهيل بمقدار 299.003 رغم أن عدد المشاريع لإعادة تأهيل كان أكبر من عدد مشاريع إعادة تأهيل- توسع وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن إعادة تأهيل- توسع تحتاج تمويل كبير مقارنة بمشاريع إعادة تأهيل.

الشكل رقم: (03) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب عدد مناصب العمل(2002-2017)

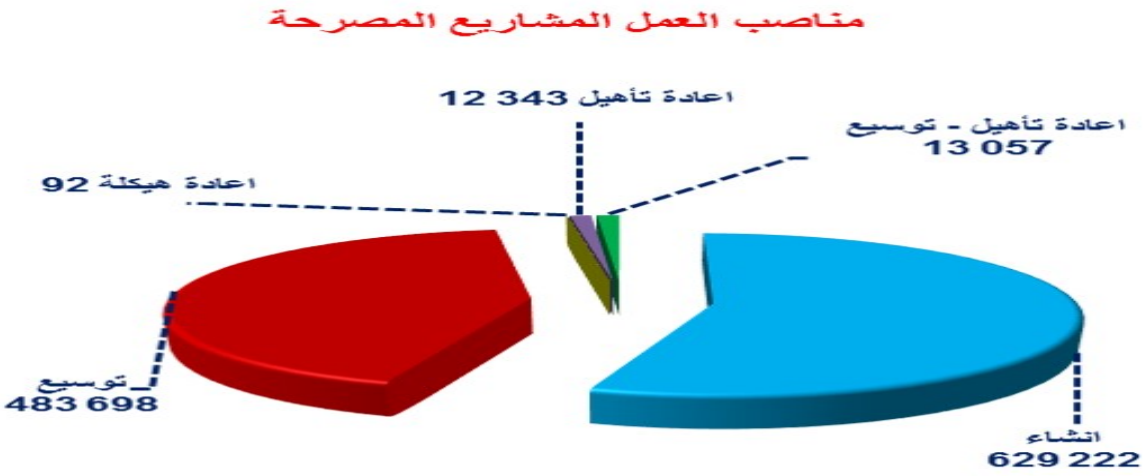

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**

يتبين لنا من الشكل السابق بأن عدد مناصب العمل التي توفرها المشروعات الجديدة هي التي تمثل حصة الأسد بـ 629.222 منصب عمل وهذا أمر طبيعي باعتبار أن أغلب عدد المشاريع الغالبة كانت لمشاريع الإنشاء ،في المرتبة الثانية توفر لنا مشاريع التوسع 483.698 منصب عمل ،في حين توفر لنا مشاريع إعادة تأهيل- توسع

13.057 منصب عمل وهي أكثر من المناصب التي توفرها اعادة تأهيل بـ12.343 منصب عمل وهذا بالرغم أن عدد مشاريع هذه الأخيرة أكبر من عدد مشاريع إعادة تأهيل - توسع.

الشكل رقم: (04) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب قطاع النشاط(2002-2017)

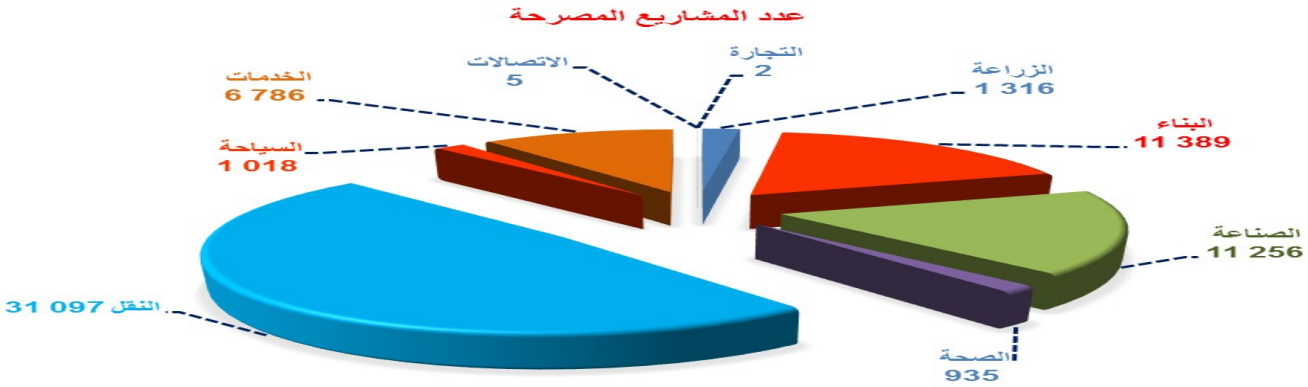

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**

يتبين لنا من الشكل السابق بأن أغلب تمويلات الوكالة للمشاريع حسب قطاع النشاط كانت باتجاه قطاع النقل بـ 31.097 مشروع ،بينما كان المرتبة الثانية البناء بـ 11.389 وهي نسبة قريبة جدا من قطاع الصناعة بـ 11.256 مشروع في حين كانت النشاطات الأخرى لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المشاريع وعليه يمكن القول في أن معظم التمويلات حسب قطاع النشاط تذهب للمشاريع الخدماتية التي تقدم قيمة مضافة الأكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى ،وتبقى القطاعات الحساسة كالزراعة والسياحة والاتصالات ضعيفة جدا .

4. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة أتضح لنا أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،إلا أن هذه المؤسسات لم ترق إلى ما تطمح إليه الدولة .فرغم التسهيلات والامتيازات المقدمة لها ،إلا أنها اصطدمت في الواقع بعدة معوقات حالت دون تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها و أخرى متعلقة بالمصدر الممول ،تحول دون تطورها ونجاحها؛

✓ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو.

✓ نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات البنكية.

✓ عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها.

التوصيات:

✓ إعطاء مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد إستراتيجية فعالة لتطويرها؛

العمل على توفير الدعم والتدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الإنتاجية بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.

✓ محاكاة التجارب الدولية الناجحة والاستفادة منها في تطوير هذا القطاع وتكييفها مع البيئة الوطنية؛

✓ العمل على إنشاء بنك مشترك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مؤسسة تمويل تعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة.

5. الهوامـش والمـراجع:

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ،***الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية*** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2005، ص48.

[2] دليلة مسدودي ،***المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** ،الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،18-19 ماي 2011 ،ص 37.

[3] هالة محمد لبيب عنبه ،***إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي*** ،دار المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،2002 ،ص17.

[4] جلال عبد القادر ,***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة –دراسة حالة الجزائر -*** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة الجزائر ،2008-2009 ،ص18.

[5] سعاد نائف برنوطي ,***إدارة أعمال الصغيرة*** ,دار وائل للنشر ,عمان ,الأردن ,2005 , ص137.

[6] نبيل جواد ,***إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** ,مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ,بيروت ،2007 ،ص 33-34.

[7] السعيد بريبش ,عبد اللطيف بلغرسة,***إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات المتوسطة في الجزائر بين مقومات المعمول ومتطلبات المأمول*** ,الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات المتوسطة في الدول العربية ,جامعة حسيبة بن بوعلي ,الشلف ،17-18 أفريل 2006 ،ص 321.

[8] أحمد بن قطاف ,***أهمية حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر*** ,رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة محمد بوضياف ,المسيلة , 2006-2007 ،ص52.

[9] عبد الله خبابة ,***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة*** ،الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،2013 ،ص 16.

[10] أحمد بوسمهين ,***الدور التنموي لاستثمار في المؤسسة المصغرة في ا الجزائر،*** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 26 ،العدد الأول ،2010 ص208.

[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 06.

[12] مناور حداد, (2006), ***دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة اضاءات من تجربة الجزائر والأردن***, تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, الجزائر.

[13] المرجع السابق.

[14] المرجع السابق.

[15] ناجي بن حسين, (2003), ***مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر***, الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية, يومي 25-28 ماي 2003, جامعة فرحات عباس سطيف.

[16] المرجع السابق.

[17] عثمان حسن عثمان, (2003), ***مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية***, الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية, يومي 25-28 ماي 2003, جامعة فرحات عباس سطيف.

[18] يوسف قريشي ,***سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*** ,اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ،جانفي 2005 ،ص15-16.

[19] نصر الدين بن نذير؛" ***الابداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة***"؛ رسالة ماجيستير غير منشورة، جلمعة الجزائر، 2002 ص 24.

[20] المادة 21- 23- 24 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار.

[21] المادة 09- 11 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار.